في البعض ما ليس بمجموع بحيث لا يشذ عنه احد من المعتزلة سلفا وخلفا فهو مسلم ولا ينفعه كما لا يضرنا الا انه لم
يشترط وافي عدقوله للجمهور المنسوب الى قوم ان لا يخالفهم احد منهم في هذا القول كما تحققت وان اراد من
البعض البعض المخالف لمذهب الجمهور فهو فاسد كما تحققت والعجب انه ينفهم من كلامه في مواضع متعددة من شرح
المقاصد ان جمهور المعتزلة على ان صاحب الكبيرة اذا مات بلا توبة يخلد في النار فهذه فائدة جليلة يجب حفظها
مع انه اقل ما يكشف بستره الا من له احاطة بمقالات القوم واصولهم وقواعدهم والله الموفق يقول الحق وهو يهدي
السبيل وان الحسن والقبح هما امران عقليان وانه اذا دل العقل على اتصافه تعالى بصفة جاز الاطلاق عليه سواء
ورد به اذن الشرع اولا وانهم انكروا الصراط وان الجنة والنار ليستا مخلوقتين الان وان اطفال المشركين
هم خدام اهل الجنة وان الصغاير معفو عنها البتة لا يحتاج الى التوبة وان الشفاعة لا تكون الا لدفع الدرجات
وانهم لم يثبتوا عذاب القبر قلت وفي شرح المقاصد قال بعض المتاخرين منهم من حكى انكار ذلك عن ضرار بن عمرو
انما نسب الى المعتزلة وهم براء منه لمخالطة ضرار اياهم وتبعه قوم من السفهاء المعاندين للحق قلت كتب الكلام لمشايخ اهل
السنة سيما كتب الماتريدية مشحونة بالنقل عن جمهور المعتزلة انهم انكروا عذاب القبر ولعل مولانا راى بعضا من اهل الاعتزال مثل الزمخشري
وغيرهم يعترف بعذاب القبر فظن انه مذهب جمهورهم وفي حاشية الكشاف ان المصنف ممن اثبت عذاب القبر وان الملائكة افضل من
البشر وان الاعمال داخلة في حقيقة الايمان جزء من قوامه حتى يلزم من عدمها عدمه وان قبول التوبة واجب عليه تعالى قلت
وفي شرح المقاصد واما قبول التوبة فلا يجب عندنا اذ لا وجوب على الله وهل ثبت سمعا او عقلا قال امام الحرمين نعم بدليل ظني اذ لم
يثبت في ذلك نص قاطع لا يحتمل التاويل انتهى وفي هذا التقرير اختلال لان الظاهر من التقرير ان ضمير ثبت في قوله وهل ثبت
راجع الى الوجوب وهو مخالف لسياق الكلام وسباقه ولم يعهد من مشايخ اهل السنة اطلاق الوجوب على الله تعالى لا سمعا ولا عقلا سيما
عن الاشعري وبعد التسليم لا يصح قوله اذ لم يثبت في ذلك نص قاطع لا يحتمل التاويل اذ بعد اعترافه بعدم ثبوت دليل سمعي يفيد القطع
لوجوب قبول التوبة على الله تعالى كيف يثبت الوجوب المذكور لان المراد بوجوب الفعل على الله تعالى عند قائله انه تعالى يفعله قطعا
وجزما لا ظنا ولا تخمينا وان نسخ الشيء قبل تمكنه من فعله لا يجوز وان القياس مثبت لا مظهر وان المعدومات حال عدمها
متقررة ثابتة وان لم يكن موجودة قلت قال المحقق ابن همام في المسايرة وعندي انه يجب حمل قول المعتزلة بثبوت الجواهر
في العدم على معنى الثبوت والتقرر العلمي اذ يبعد من العقلاء ذوي الخوض في الدقايق التكلم بما لا معنى له وقال شارحه في
هذا

هذا المقام ان المعتزلة يقولون المعدوم شيء وثابت فاذا عدم الموجود بقي ذاته المخصوصة فامكن لذلك ان يعاد وقولهم
المعدوم ثابت اذا لم يحمل على ما قاله المصنف لم يتحصل له معنى ولا يتجه له وجه يحمل عليه اذ ليس للثبوت معنى الا الوجود والتحقق
ولو قيل المعدوم موجود لكان كلاما متناقضا لا يصدر عن عاقل انتهى وفي كل من الشرح والمتن نظر اما في المتن فلان الكتب مشحونة
بالنقل عنهم انهم يقولون المعدومات ثابتة متقررة في الخارج وان لم تكن موجودة فيه وان بين التقرر والثبوت مرادفة وليس
بينهما وبين الوجود عندهم مرادفة فتوجيه كلامهم بالتقرر العلمي توجيه بما لا يرضى به صاحبه والدليل على انهم لم يريدوا ذلك
ان في المعدوم الممتنع الوجود ويسمونه المنفي ليس بشيء عندهم مع انه مما تعلق به العلم وله الثبوت العلمي فلو كان الشيئية عندهم
التقرر العلمي لما فرقوا بين المعدوم الممكن والممتنع قال في الاعتماد جمهور المعتزلة وان جعلوا المعدوم شيئا فلم يجعل المستحيل شيئا
مع انه معلوم انتهى واما في الشرح فلان قوله اذ ليس للثبوت معنى الا الوجود والتحقق غير مرضي حيث ان الثبوت والوجود ليسا
بمترادفين بل الثبوت اعم من الوجود عندهم فان اراد ليس للثبوت معنى غير الوجود عند الحكيم والاشاعرة فمسلم لكن لا يفيد وان اراد
عند المعتزلة فهو كما سمعت وان اراد انه كذلك بالبداهة ففيه منع لما انه دعوى البداهة في محل النزاع فظهر خرازة قوله ولو قيل
المعدوم موجود لكان اه حيث انه لم يقل به احد ولا لزم من كلام احد كما تحققت والله اعلم فاذا علمت مقالة المعتزلة بان المعدوم
الممكن ثابت في الخارج وان لم يكن موجودا فيه ينكشف لك قولهم ان الجهل مماثل للعلم والعلم مماثل للجهل بمعنى انهما متحدان
ذاتا وحقيقة فلنمثل لك مثالا اولا حتى يتضح لك مقصودهم ومازعموا ان السواد مثلا حال كونه معدوما ايضا الا انه ثابت
في الخارج عندهم فليس الفرق بين السواد المعدوم في الخارج وبين هذا السواد اذا كان موجودا في الخارج الا بان احدهما متصف
بالوجود الخارجي والاخر بالعدم الخارجي مع ثبوته فعلم هذا السواد الحاصل ذلك العلم في محله سواء كان من مقولة الاضافة او من
مقولة الفعل او الانفعال او الكيف مماثل لهذا العلم قبل حصوله في محله وهو قبل حصوله في محله معدوم في الخارج الا انه ثابت فيه
فعبر عنه في هذه الحال بالجهل والا فهو علم في ذاته وحقيقته فليس ثبوته في الخارج وكونه اضافة او فعلا او انفعالا او كيفا
وعرضا نشا من حصوله في محله بل هو عرض وكيف وفعل او انفعال واضافة قبل حصوله في محله ايضا فهو علم ايضا في ذاته
غاية انه يعبر عنه في هذه الحالة باسم الجهل كما يعبر عنه في حالة حصوله بلفظ العلم فليس التخالف في الكم ههنا من التخالف
في الذات والحقيقة كما ان الجوهر قبل تحققه في الخارج يسمى معدوما وبعد تحققه فيه يسمى موجودا في الخارج مع انه حال
عدمه جوهر كما انه حال وجوده جوهر ومع انه كذلك يعبر عن احدهما بالمعدوم وعن الاخر بالوجود وهذا من تدقيقاتهم الكثيرة

Copyright © King Saud University